المملكة المغربية
الوزير الأول
وزارة تحديث القطاعات العامة

المملكة المغربية

# آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## " التجربة المغربية "

09 يونيو2011

# محاور المداخلة

1. تقديم
   - السياق العام
   - برنامج عمل الحكومة
   - بعض المكتسبات المحققة في مجال مكافحة الفساد
2. آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
   - اعتماد آلية الاستعراض
   - الإطار المرجعي لآلية الاستعراض
   - بعض الدروس المستخلصة من الاستعراضات القطرية
3. عرض التجربة المغربية في مجال استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
   - خلفية الالتزام
   - مسارا لاستعراض
   - تقييم التجربة

# السياق العام

- شكل ورش تخليق الحياة العامة أولوية أساسية في برامج عمل الحكومة المغربية ، بحيث التزمت بلادنا بمكافحة كل أشكال الفساد وفق استراتيجية واضحة ، تستمد أسسها ودعائمها من الإرادة القوية المعبر عنها من قبل السلطات العليا في البلاد.
- اعتمدت الحكومة في سنة 1999 إطارا مرجعيا للعمل يتمثل في" ميثاق حسن التدبير"
  - مرجعية مشتركة للمصالح العمومية في مجال التدبير قوامه الشفافية والنزاهة ،
  - ترجم الالتزام خلال سنة 2005 ، بوضع برنامج عمل شمولي تمت بلورته بتنسيق بين القطاعات الوزارية المعنية ، وعرض للتشاور مع الفعاليات المجتمعية ، تضمن إجراءات أفقية وقطاعية ،.

# السياق العام

- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 9 ماي 2007 ، ونشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 يناير 2008 ،
  - إطارا قانونيا مرجعيا من أجل مكافحة الفساد ،
  - قاعدة للتعاون بين الدول في هذا المجال ،
  - قوة مؤثرة في الدينامية الدولية لمحاربة الفساد ،
  - دولة طرفا في هذه الاتفاقية ، ويعزز موقعنا في اتخاذ القرارات المستقبلية.

# برنامج عمل الحكومة

- في دجنبر 2009 تم إحداث لجنة وزارية:
  - تحيين وتتبع تنفيذ برنامج عمل الحكومة في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها ،

- **منهجية العمل:**

تم اعتماد المقاربة التشاركية من خلال :

- التنسيق مع الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة في إعداد البرنامج المذكور ، حيث شاركت هذه الأخيرة بصفة فعلية سواء في اللجنة العامة أو اللجان الفرعية ،

- اشراك كل القطاعات الوزارية ، سواء تلك التي كانت ممثلة في اللجنة العامة أو اللجان الفرعية المنبثقة عنها أو تلك التي لم تشارك في أشغال هذه اللجان ،

# برنامج عمل الحكومة

## برنامج عمل الحكومة في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها

- وضع برنامج عمل يرتكز على ستة محاور تهدف في مجملها إلى
  - تحسين علاقات الإدارة بالمرتفقين ،
  - وتدعيم قيم النزاهة والاستحقاق بالإدارة ،
  - وتقوية آليات الرقابة الداخلية بالإدارات العمومية ،
  - وتعزيز الشفافية في مجال التدبير المالي والصفقات العمومية ،
  - ومراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد ،
  - وتشجيع الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي ، كآليتين أساسيتين لمواجهة الامتدادات الجغرافية لرقعة الفساد ، والاستفادة من الممارسات والتجارب الدولية الناجحة.

# المكتسبات المؤسساتية

- إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ، كمؤسسة توجيهية واستشارية ، وآلية لتتبع والتقييم ،ومنتدى للإعلام والتواصل والتحسيس ، وأداة رصد وتبليغ لكل ما يتعلق بالرشوة وسياسات الوقاية منها ،
- إحداث مجلس المنافسة ، للسهر على المنافسة الحرة النزيهة وتحسين محيط الأعمال ومناخ الاستثمار ،
- إحداث المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات ،
- إحداث وحدة لمعالجة المعلومات المالية ،
- تطوير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،
- تطوير ديوان المظالم بإحداث مؤسسة الوسيط...

# المكتسبات القانونية

- من أجل ملائمة منظومتها القانونية مع مختلف بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، حققت المملكة المغربية جملة من المكتسبات القانونية تتمثل على الخصوص في المصادقة وإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تهدف إلى تكريس قيم النزاهة والشفافية من بينها :

  - القانون المتعلق بإلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية وهيأتها والمؤسسات العمومية والمصالح التي عهد إليها بتسيير مرفق عام بتعليل القرارات الإدارية السلبية ،

  - القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال ،

  - القانون المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية....

# المكتسبات القانونية

- نشر القانون رقم 50.05 بتغيير وتتميم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، بتاريخ 19 ماي 2011 والذي يهدف إلى:
  - تعميم المباراة في التوظيف ، وتدقيق المقتضيات التشريعية المتعلقة بمنع الجمع بين الوظائف والأجور ، و تدعيم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزاولة بالإدارة العمومية .
  - المصادقة من قبل المجلس الوزاري بتاريخ 1 أبريل 2011 على مشروع قانون رقم 37.10 يقضي بتغيير القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية وذلك للتشجيع على التبليغ عن أفعال الارتشاء وضمان الحماية القانونية للضحايا والشهود والخبراء والمبلغين.
  - المصادقة على مشروع مرسوم في شأن المفتشيات العامة وذلك بغاية تفعيل وتقوية دور المفتشيات العامة .

# آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- بناءا على القرار 1/3 الذي تم اعتماده من قبل مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثالثة المعقودة في الدوحة خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 13 نونبر 2009 ،تم تبني هذه الآلية

- أصبحت الدول الأطراف في الاتفاقية الأممية ملزمة ، بحسب تعبير الأمين العام للأمم المتحدة: **"من الآن فصاعدا ، سوف يحكم على الدول بما تتخذه من إجراءات لمكافحة الفساد ، وليس بمجرد الوعود التي تقطعها على نفسها".**

# آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## اعتماد آلية الاستعراض :

- تعتبر آلية الاستعراض عملية حكومية تهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية ، ومن المتوقع أن تسهم الآلية في:

— تشجيع وتيسير تقديم المساعدة التقنية من خلال مساعدة الدول الأطراف على تحديد احتياجاتها بصورة مدعمة بالوقائع والأدلة ،

— تزويد مؤتمر الدول الأطراف بالمعلومات عن نجاحات أعضائه في تنفيذ الاتفاقية وعن الممارسات الجيدة والتحديات ذات الصلة من أجل تشجيع تبادل المعرفة بشكل مستمر بين الدول الأطراف ،

# آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## الإطار المرجعي لآلية الاستعراض :

- تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين ، مدة كل منهما خمس سنوات ، على أن يستعرض في كل سنة من السنوات الأربع الأولى من كل دورة استعراضية ربع عدد الدول الأطراف ،

- مدة الاستعراض القطري: لا تستغرق أكثر من ستة أشهر ،

- موضوع الاستعراض: يستعرض أثناء الدورة الأولى الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) ، على أن يستعرض أثناء الدورة الثانية الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات).

# آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## الإطار المرجعي لآلية الاستعراض :

- تم اختيار عن طريق القرعة ما مجموعه 30 دولة ، لكي تستعرض أو أن تقوم باستعراض دول أخرى في السنة الأولى من الدورة الاستعراضية الأولى ،

- من نتائج هذه القرعة هو طلب تأجيل بعض الدول كأطراف مستعرضة إلى السنة الثانية ، كالإمارات العربية المتحدة والكويت وسويسرا ....

- كما تطوعت بعض الدول ، التي اختيرت لتستعرض خلال السنة الثانية ، أن تشارك في الاستعراض خلال السنة الأولى ، كمنغوليا وأوغندا.

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

- بناءا على خلاصات الاجتماع التمهيدي لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، الذي عقد بفيينا خلال الفترة من 28 يونيو إلى 2 يوليوز 2010 ، أجريت قرعة لتحديد الدول الأطراف المستعرضة والمستعرضة خلال دورة الاستعراض الأولى ،

- تم اختيار المملكة المغربية خلال هذا الاجتماع لكي تستعرض من قبل خبراء سلوفاكيا وجنوب إفريقيا.

# آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

| المجموعة الإقليمية | الدولة الطرف المستعرضة | الدولة الطرف المستعرضة من نفس المجموعة الإقليمية | الدول المستعرضة الأخرى |
|---|---|---|---|
| الدول الإفريقية -9- | المغرب<br>بورندي<br>رواندا | جنوب إفريقيا<br>مصر<br>السنغال | سلوفاكيا<br>فنزويلا<br>لبنان |
| الدول الآسيوية -6- | الأردن منغوليا | مالديف<br>اليمن | نيجيريا<br>تركمنستان |
| دول أوربا الشرقية -5- | لتوانيا | روسيا | مصر |
| دول أوربا الغربية ودول أخرى -4- | أمريكا<br>فنلندا<br>اسبانيا<br>فرنسا | السويد<br>اليونان<br>بلجيكا<br>الدانمارك | كركستان<br>تونس<br>لتوانيا<br>الرأس الأخضر |
| دول أمريكا اللاتينية والكاريبي -6- | جامايكا | كوستاريكا | قطر |

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

رحبت المملكة باختيارها كدولة مستعرضة خلال السنة الأولى من الدورة الاستعراضية الأولى، معتبرة ذلك فرصة مواتية لملاءمة منظومتها التشريعية والمؤسساتية مع مقتضيات الاتفاقية الأممية، بما يساهم في تسريع تنفيذ برامج المملكة في مجال تعزيز النزاهة وتخليق الحياة العامة

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

## مسار الاستعراض:

- بناء على الفقرة 21 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، عينت المملكة:
  - 15 خبيرا مغربيا حكوميا ينتمون إلى مختلف القطاعات الوزارية و إلى هيئات المجتمع المدني ،
  - جهة اتصال لتنسيق مشاركتها في عملية الاستعراض ،

- تم إحداث لجنة تقنية أسندت إليها مهمة تتبع عملية استعراض وضمت هذه اللجنة ، بالإضافة إلى رابط الاتصال:
  - ممثلين عن بعض الوزارات: الشؤون الخارجية والتعاون والعدل والداخلية والاقتصاد والمالية وتحديث القطاعات العامة ، والشؤون الاقتصادية والعامة ،...
  - وممثلين عن القطاع الخاص من خلال الاتحاد العام لمقاولات المغرب ،
  - ووحدة معالجة المعلومات المالية ،
  - والهيأة المركزية للوقاية من الرشوة والتي تضم في عضويتها ممثلين عن الهيآت النقابية والمهنية والمجتمع المدني...

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

## مسار الاستعراض:

- مقاربة تشاركية في إنجاز تقرير التقييم الذاتي من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات بغاية تعبئة الاستبيان ،

- تنظيم دورتين تدريبيتين خلال شهري شتنبر وأكتوبر 2010 ، وذلك بمناسبة تنظيم دورة تكوينية إقليمية لفائدة الخبراء العرب وكذا لفائدة الخبراء المغاربة ، أطرها خبراء عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي ،

- شاركت المملكة في الاجتماع الأول عبر الهاتف مع أمانة المؤتمر وخبراء سلوفاكيا وجنوب إفريقيا.

## مسار الاستعراض:

### الاجتماع الأول مع أمانة المؤتمر وخبراء سلوفاكيا وجنوب إفريقيا :

- اختيار لغة الاستعراض ،
- تحديد تاريخ تقديم تقرير التقييم الذاتي ،
- تقسيم وتوزيع المهام بين الخبراء المستعرضين مع مراعاة اختصاص كل منهم ، أثبت أنه عامل حاسم في الكيفية التي تم بها إجراء الاستعراضات القطرية
- دراسة إمكانية الحوار التفاعلي ، حيث أبدت المملكة استعدادها لأي حوار مباشر ، بما في ذلك الزيارات الميدانية أو اجتماعات مشتركة في فيينا.

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

## مسار الاستعراض:

- أجابت المملكة المغربية على أسئلة قائمة التقييم الذاتي المتعلقة بالفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وتوصلت ببعض الملاحظات الأولية من طرف خبراء سلوفاكيا و جنوب إفريقيا ، وعملت على الرد عليها- حوار تفاعلي-

- توصلت المملكة بعد ذلك بمشروع تقرير التقييم الذاتي ، وهو الآن قيد الدراسة من طرف اللجنة المكلفة بتتبع عملية الاستعراض ، في أفق التعليق والمصادقة عليه .

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

## تقييم التجربة:

- مكنت هذه التجربة من معرفة مستوى ملاءمة المنظومة القانونية المغربية مع أحكام الاتفاقية الأممية وخاصة بالنسبة للفصل الثالث المتعلق بالتجريم وإنفاذ القانون والفصل الرابع المتعلق بالتعاون الدولي ،

- كما سمحت هذه التجربة من تمكيننا من معرفة إلى أي حد وصل مستوى تنفيذ بنود الاتفاقية ، بناءا على معلومات تقدمها هذه الدول بنفسها.

## تقييم التجربة:

- مكنت أيضا هذه التجربة من معرفة المحاور التي يتعين أن يشملها مجال المساعدة التقنية ،المتمثلة خصوصا في ضرورة تطوير وتحسين برامج التكوين ، وذلك من خلال بناء القدرات في مجال صياغة وتخطيط استراتيجيات مكافحة الفساد ، واستحداث آليات وأساليب قانونية وإدارية ملائمة وفعّالة لتيسير إرجاع عائدات الأفعال المجرمة ، وتطوير السبل المتبعة في حماية الضحايا والشهود الذين يتعاونون مع السلطات القضائية ،

- أبانت التجربة على أن المملكة بحاجة إلى المساعدة على القيام بدراسات وبحوث وإجراء تقييمات بشأن أنواع الفساد وأسبابه وآثاره وتكاليفه ،

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

## تقييم التجربة:

- توفيرالمصاحبة في تطبيق بنود الاتفاقية ، كتيسير استرداد عائدات الأفعال المجرمة وفـق أحكام الاتفاقية ، وصياغة التشريعات النموذجية ، وتطوير الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه ،

- المساعدة على تطوير أنظمة جمع المعلومات المتعلقة بالفساد وتحليلها وتبادلها ، وذلك بهدف تحليل اتجاهات الفساد السائدة و الظروف التي تُرتكب فيها جرائم الفساد ،
- المساعدة على تطوير الإحصاءات والخبرة التحليلية بشأن الفساد والمعلومات وتقاسم تلك الإحصاءات ، بغية إيجاد تعاريف ومعايير ومنهجيات مشتركة قدر الإمكان ، ورصد سياسات وتدابير فعلية لمكافحة الفساد وإجراء تقييمات لفعالية ونجاعة تلك السياسات والتدابير.

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

## تقييم التجربة:

- بالنظر للطابع الشمولي للاتفاقية الأممية ، فان الإجابة على أسئلة التقييم الذاتي تطلب انخراط عدد من المتدخلين ، مما ساهم في خلق تعاون وثيق وحوار وطني بين جميع المؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد ،

- العمل على التعريف بآلية الاستعراض وأهميتها في تحديد أولوية الإصلاحات الواجب مباشرتها في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الحكامة الجيدة ،

- أبانت التجربة كذلك عن صعوبة الحصول على المعلومات الكافية للإجابة على مختلف أسئلة قائمة التقييم الذاتي ، وذلك بالنظر لتعدد المتدخلين و أيضا لقصر المدة المخصصة لتقديم هذه الأجوبة ،

# التجربة المغربية : آلية الاستعراض

- عدم التمكن من ضمان حضور كافة الأطراف المعنية بمكافحة الفساد ، بالنظر إلى ضعف الإمكانيات ، سواء على مستوى التنسيق أو على مستوى ندرة المعلومات المتوفرة ، مما أثر نسبيا على جودة التقرير المقدم إلى الأمانة ،

- صعوبة الحصول على المعلومات المرتبطة خصوصا بالإحصائيات وحالات النجاح المسجلة في تطبيقات المنظومة القانونية المعتمدة ،

- تسجيل بعض الصعوبات التقنية المتعلقة بالتعامل مع برنام قائمة التقييم الذاتي ، بالنظر للطبيعة الابتكارية لهذه التجربة ،

- كما تم تسجيل بعض الصعوبات المرتبطة بالترجمة ، والتي انعكست بشكل واضح على مضمون الأجوبة المقدمة من قبل المملكة المغربية.

شكرا لكم